

لكن بالضوابط الشرعية الواردة في السنة المطهرة التي كان عليها سلف الأمة.

فنهنّج أهل السنة والجماعة في ناصحة ولاة الأمر فيما صدر منهم من مكرات أن يتصحّرهم بالخطاب وعظاً وتحويلاً من مقام الله تعالى وباسّر وبالفارق لقوله تعالى -مُخاطباً موسى- وهارون عليهما السلام حين أرسلهما إلى فرعون: «شَلَّهَا لَهُمْ إِنَّا لَنَذِكِرُ أَوْسَعَ^[4]» [طه: 44]؛ هذا إن وصلوا اليهم، أو بالكتاب والوسطة إن تذرّ الوصول إليهم، إذ الأصل في وظفهم أن يكون سراً، وإذا طلبوا تقديم النصيحة، أمامهم عذناً وتحويلاً على أنفسهم باب إدya الرأي والانتقاد وأنثوا فيه، فجوز تصريحهم بالحق والباطل، غير تلك للاستئنار ولا تغيير ملائكتهم للجانب الأخلاقي، ولا خروج -بالقول أو الفعل- لمخالفته لمنهج الإسلام في الحكم والسياسة.

قال اللووي رحمة الله - قال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحبيين والمتكلمين: لا ينزع بالفسق والظلم وتطليط الحقوق ولا يلعن ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب عظه وتخويفه للأحاديث الوراء في ذلك⁽¹⁾ مع تحذير الناس من هذه المذكرات والبدع والمعاصي عموماً دون تعين القائل، أو الأشارة إليه، أو تخصيص بعض صفاته التي يُعرف بها كالكتابتين من الزنا والربا والظلم وشرب الخمر ومحاذة الأمور والدعوه وتحذيرها عموماً من غير تعين، أي: يكفي الإنذار على المعاصي والتقييم؛ فإنه يقتضي إلى الحرمان من الخبر والعدل، قال بعض السلف: «ما سب قوم لميرهم إلا حرموا خيراً»⁽²⁾.

وقال آخر: من لعن إمامه حرم علده⁽³⁾، ومعنى ذلك أن أهل السنة والسلفية ينكرون ما يأمر به الإمام من البدع والمعاصي ويحرّكون الناس منها ويرموّنونهم بالابتعاد عنها من غير أن يكون إنكاراً مطلقاً على ولادة الأمور في مجتمع الناس ومحافظتهم، ولا على رؤوس العذارى ومجالس الوعظ، ولا الشهير بعيوبهم ولا التشنيع عليهم في سائل الإعلام بأنواعها المختلفة: العربية والمسموعة والمكتوبة، بالكتابة في الصحف والمجلات أو بالصور الكاريكاتورية ونحو ذلك؛

(1) «شرح مسلم» للنووي (229/12).
 (2) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (21/287).
 (3) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (9/342).

و إنما هي مقدمة بالمعروف دون معصية ، فإن كان ملياً لأمر يأمر بالمعاصي ومحدث الآمور من البدع والضلالات وفضاد ، فيحيز إظهارها والتزويج لها ؛ فإنه لا طاعة له في المخصوصة قوله صلى الله عليه وسلم: «السماع والطاعة على المرء فما شئت فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمحظى» فإذا أمر بمعصية لا سمع ولا طاعة ^(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم: «الإمام يطاعة في المعروف» ^(٢) ، وضمن موقف أهل السنة من الإمام

النحو: «لهم لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما أمرها طاعته فيه في الشريعة، فلا يحوزون طاعتها في معصية الله وإن كان إماماً عادلاً، وإنما أمرهم بطاعة شفطاً على مذهبهم: مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة ويتاء الزكاة والصدق والعدل والحق والجهاد في سبيل الله، فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله، والكافر واللئوس إذا أمر بما هو طاعة الله لم يحرم طاعة الله، ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق، كما أنه إذا تكلم بحق لم يجز كذبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق، فإنه السulta لا يطعون ولا الأمور طلاقاً، إنما يطعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى: ﴿أَطِّبُوا الْهُنَاءَ وَأَطْبِعُوا الرِّسُولَ وَأُولَئِكَ﴾ النساء: [59].» (3).

ذلك وجوب التفرق بين أن يكون ولـي الأمر فاسقاً في ذاته ظالماً جائزـاً في نفسه، وبين أن يأمر بمعصية أو يشـرـها ويروجـ لها، إنـ طـرـيقـةـ أـهـلـ السـلـفـيـنـ فـيـ الإنـكـارـ عـلـىـ فـوـقـهـمـ مـوـقـعـهـمـ منـ إـيـادـيـ التـصـيـحـةـ لـهـمـ هـيـ وـسـطـ بـيـنـ الـخـارـجـ الـرـوـاـضـ، حـيـثـ إـنـ الـخـارـجـ وـالـمـعـتـرـلـ جـيـزـونـ الـخـروـجـ عـلـىـ الـحـاـكـمـ إـذـ فـعـلـ مـنـكـراـ، بـيـنـاـ الـرـوـاـضـ يـكـوـنـ خـاكـمـهـمـ وـبـ الـقـادـسـاـ، وـيـنـذـرـهـمـ مـرـتـيـةـ الـعـصـمـ؛ أـمـاـ سـيـلـ أـهـلـ السـلـفـيـنـ فـيـ الـنـكـارـ،

¹⁾ أخرجه البخاري «الأحكام» باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن عاصية (7144)، ومسلم في «الإمارة» (1839) من حديث ابن عمر

(2) آخر الجهار في «الأحكام» باب السمع والطاعة للإمام ما م تكن معصية (7145)، وسلام في «الإمارة» (1840)،
من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(3) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (387).

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى الله وصيجه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فلا يخفى أن وراء نصيحت إمام المسلمين العدل القادر على تحمل الأمانة العظمى فوائد عامة ومنافع كبرى على جميع مناحي الحياة وكافة الأصدقاء من أعظم تلك المنافع وأولاها على الإطلاق إقامة شرع الله تعالى وأمره وجعله مهيمنا على كافة الشرائع الوضعية والسائلات القانونية ليشمل جميع سبل الحياة، فإن ذلك بلا شك مطلب أساسى وعزيز تأمله الرعية وينشد كل مسلم غور على دينه يؤمن بالله رب العالمين ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيه وبالإسلام دينًا لما في حكم الله تعالى ووسط أمره من تحقيق العبودية لله وحده، وحفظ الدين والأخلاق والحقوق، وإقامة العدالة وأحكام العدالة، وصيانة الأعراض، وإزاله الظلم بمختلف ظواهره، الدلائل، ونشر الفضيلة وقمع الرذيلة، على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، وذلك لأن في صلاح الإمام كفارة لبعض الأذى وكفارة في الأرض أقامتها صلاح العبد والباد، قال تعالى: «الَّذِينَ لَمْ يَكُنْفُرُوا بِالْأَرْضِ فَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مَا يَرَوْنَ وَمَا يَهْجِرُونَ إِنَّمَا يَهْجِرُونَ عَنْ حَيَاةٍ أَغْرِيَهُمْ بِهَا إِنَّمَا يَهْجِرُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُنَّ عَاقِبُوْنَ» [الحج: 41]، وهذه مبنية الرسالة المسلمة تأملها وتزجو تحقيقها في حياة الناس، فكان من أعظم الثغم إمام عدن يجتمع عليه الناس ويرضون عنده ويحبونه ويجهرون وبخذه يدخل في عداد من يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله⁽¹⁾ ولكن قد تعدد الإمامة - أيضًا - لمن ثبت لهم الجلود ولا تعلمن بهم التلوب، أو إلى حكام شتممت، منهم القلوب وتقشرت، منهم الجلود من أهل الجوز والظلم والفساد، وأهل الغلبة والقهر والسلطان، تلك هي سنة الله جارية في كل خلقه. وفي هذه الأخوال، ومن مقتنيات الإيمان وجوب عليه الأخلاقيات الكثيرة في هذا الباب، وليس معنى ذلك أن تكون الطاعة مطلقة،

(١) أخرجه البخاري في "الحدود" باب فضل من ترك الفواحش (٦٨٠٦)، سليم في "الزكاة" (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعلق عليه: سمعت نعثيم الله يوم القيادة في طه يوم لا ظل إلا طلة: يام عالي، وذئب ثنا في عيادة الله، ورجل ذكر الله في خلاء فلما قرأناه على عيادة، ورجل قالله ملئ عقلي في المسند، ورجلان ذهبا في الله، ورجل قال لملائكة إنكم تذمّنون نفسيها، فلما رأياه قالا: إني أخاف الله، فلما قرأناه على عيادة، ورجل قال إلى نفسه: أنا لا أعلم شيئاً مما صنعت

الشَّهِيرُ الْحَكَامُ
وَلَا تُنْسِبْ عَلَيْهِمْ

فضيحة المُشَيخ الدكُور

ابي عبد الله معاذ حكم على فرنكوس

الأستاذ بجامعة الجزائر

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله يرضي لكم ثلاثة ويسخط لكم ثلاثة : يرضي لكم أن تعنثروا ولا تشركون به شيئاً ، وإن تعصيوا بحق الله جميعاً ولا تقرفوا ، وأن تناصروا من ولاة الأمور ، ويسخط لكم قبل وقال وإضاعة المال وكفر السؤال » (1) ويشرط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون على علم بما يأمر به وما ينهى عنه ، موضوعاً وزمراً ومكالماً واستدلالاً ، وأن يكون رقيقاً فيما يأمر به وينهى عنه ، صابراً على ما يلقاه من الآذى ، سواء من حاكم أو محکوم ، قال تعالى : **اللهم وَأَصْرِفْهُ عَنِّي** [الصمر : 3] ، ثم تعالى حاكماً قوله تعالى : **اللهم وَأَصْرِفْهُ عَنِّي** [الصمر : 3] ، وهو يعظه : **هُوَ أَقْرَبُ الصَّالِحَةِ وَأَنْزَلُ الْمَعْرُوفِ وَلَهُ عَنِ الْمُكْ�َهِ** [العنان : 17] ، وأختم بقوله عز وجل العالى لابن رضى الله عنهما : **إِنَّمَا يَحْفَظُ عَنِّي مَا أُوصِي بِهِ** [العنان : 18] ، على غير من مطر وليل ، وأوسط طهوة خير من إمام الظلام ، واما ظلامة شئون خير من فتنة توكيم (2) ، والعلم عند الله تعالى ، وأخرب دعوا ان الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه وآخوانه إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً .

الجزائر في: 26 ربيع الأول 1434
الموافق ل: 07 فبراير 2013

www.ferkous.com

«الكبير» (9)، والآخر في «الشريعة» (17)، واللائكي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1) (121)؛ والآخر «أنور ودر» ضعيفاً كما في «المضيافة» للطائي (12) (742) – إلا أن معاذ صحيحة بخرج من عموم تفسيرات السلف لم يعن حمله آثاره: تفسير حديث رفعه عاصي بالقرآن لما روى مسلم (4048) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه: «كتاب الله أعلم».

وحلّ طلاق آثر، من التغة كان على الذي، ومن تركه كان على صنالة ذلك لأن القرآن يأمر بالاعتناء بالمسالم وبالإحسان، وإنما يكون ذلك تذرّع جماعة المسلمين ويهامهم، قال ابن تيمية: «رحمه الله... في سنهما النبوة» (5 / 134): «وقد حمله بكثرة وفيته وبالإسناد وبالأشخاص وبغيره وبمده ويطاعته وبالجماعه... وهذه كلها مقوله عز وجل».

يأمر بين المسلمين لهم بالصاقن إلى يوم الدين، وكفالة مصححة، فإن القرآن الصادحة والنافعين لهم بالصاقن إلى يوم الدين، وكفالة مصححة، والاعتصام به جميـعاً، أما يكون في الصادحة، وبين المسلمين فحقيقة الأخلاص شـرطـه.

(١) آخرجه مسلم في «الأقضية» (١٧١٥)، وأحمد في «مسنده» (٨٩٩٩) ولفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولم يرد عند مسلم جملة «إِنَّمَا تَنْهَاكُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا كَرَّ».

⁽²⁾ انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (176 / 1)

لأن ذلك يؤدي إلى تأليب العامة، وإثارة الرعاع، وإيغار لصدى الروعة على ولاة الأمور بإشعال الفتنة، ويوجب الفرقة بين الإخوان، وهذه النتائج الضاربة ياباها الشرع وينهي عنها، «وَمَا نُنْهِيُ إِلَّى هَذِهِ الْمَقاصِدِ»^١ إلى حرام فهو حرام، «وَالْوَسْطَلَاتِ لَهَا كُلُّ الْمَقاصِدِ»^٢ قال أبو الدرداء رضي الله عنه: إن أول نفاق المرء طعنه على إمامه^٣، يقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «فَهَذَا كُلُّ اتِّبَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^٤ أصنحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا شبيه لأمراء ولا تشفعونهم ولا يتبعنهم، وتقوا الله وأصبروا، فإن الأقرب^٥ قربت^٦، وضمن هذا المعنى قال ابن تيمية -رحمه الله- «ذهب أهل الحديث: ترثى الخروج بالقتل على الملوك الباشirs والصبر على ظلمهم إلى أن يستريحوا أو يستراحوا فاجروا»^٧ يمكن منهج أهل السنة السلفيين: جمع قلوب الناس واقتهم، والأمر بالصبر على ما يصدر عنهم من ظلم للعباد استثنار بالمال، والدعاء لهم بالصلح والعافية، في ذلك لزوجماعة المسلمين وإمامهم وعده الشفاعة عليهم، قال تعالى:

﴿وَلَا كُوْنَى الْكَلِمَاتِ مُغَوِّيَةً وَلَا تَحْلُمُ عَنِ الْأَعْصَامِ﴾

اعْلَمُ [آل عمران: 105]، **وقال تعالى:** **﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَهُوَ أَعْلَمُ**

شَهَادَتُ مَقْتُمٍ فِي شَفَاعَةٍ إِنَّ اللَّهَ مَنْ يَتَبَيَّنُهُ مَا كَانَ مُعْلِمًا﴾ [الاعْلَمُونَ: 59]

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«عَلَيْكُمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَإِلَيْهِ الْحُجَّةُ**

وَالْفَرَقَةُ (4)، وزرمه الإمام والجماعة هو حيل الله الذي أمر بالاعتصام به كما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه (5) في

تَعَالَى: **﴿إِنَّمَا أَنْتَ أَنْتَ أَهْلَ الْهُدَىٰ فَلَا تَمُوتُ إِلَّا وَأَنْتَ شَاهِدٌ عَلَىٰ مَا كُنْتَ تَعْمَلُ إِذَاٰ كُنْتَ شَاهِدًا فَلَمَّا جَاءَكُمْ مُّلْكُ الْحَمْدِ لَمْ يَكُنْ لَّكُمْ عَلَيْهِ مُّغَافِرَةٌ إِذَاٰ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [آل عمران: 102-103]

وَفِي الْحَدِيثِ: **«الَّذِينَ تَسْمِحُهُمُ الْأَنْوَارُ**، قَالَ: **«لِمَنْ؟»** قَالَ: **«لَهُ وَلَكُنْكُمْ**

وَلَرْسُولُهُ وَلَائِمَةَ الْمُشْلِمِينَ وَعَانِتَهُمْ أَخْرَجَهُمْ مُّسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ (5)

⁽¹⁾ «المهد» لابن عبد البر 287 / 21

⁽²⁾ «الستة» لابن أبي عاصم (474)، «التمهيد» لابن عبد البر (21)، (287).

⁽³⁾ «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (444 /4)

(4) أخرجه الترمذى فى «الفقن» باب ما جاء فى لزوم الجماع (2165) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وصححه

(5) عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عَلَيْكُمْ
بِالطَّاعَةِ وَالجَمَاعَةِ، فَلِهُمَا حِلْلَةٌ إِنَّ اللَّهَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا تَكْرَهُونَ فِي
الطَّاعَةِ وَالجَمَاعَةِ حِلْزُ مِمَّا يُحِبُّونَ فِي الْقَرْفَةِ»، أخرجه الطبراني في